

يعقد خلال الفترة من 12 إلى 16 أكتوبر الجاري

الغانم يترأس وفد الشعبة البرلمانية للمشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي



م.زيق الغانم

تنام من خلال المواءمة الإلكترونية لجمعية إحياء التراث الإسلامي www.alturath.net عن طريق الكي نت او الاتصال على العبد ، حيث سيبدأ نبحها بعد صلاة العبد مباشرة إن شاء الله ما يمكن ذلك .

وقد كان من أول الدفعات المنقده هي الدفعات التي تم إرسالها

للاشقاء السوريين في الداخل السوري وكذلك اللاجئين في الأردن ولبنان - حيث تم إرسال 600، اضية منها 500، اضية للداخل السوري - و الباقي اللاجئين السوريين بلبنان والأردن ،

والجمعية تقوم باستقبال المتبرعين بمقر جمعية إحياء التراث الإسلامي الرئيسي بمنطقة فربة قطعة 5 ، وفي كافة فروع للترع «اونلاين» مباشرة وبإمان

شهد مشروع الأضاحي خارج الكويت والذي تقيمه جمعية إحياء التراث الإسلامي إقبالاً كبيراً هذا العام ، وقد أعلنت إدارة الجمعية عن استمرار استقبال المساهمات حتى الساعة 8، من مساء يوم «الوقوف بعرفة» اليوم الجمعة،حيث يغطي هذا المشروع ما يقارب من 50، دولة في مختلف أنحاء العالم ،

وقد تم وقف استقبال الفروع بالأضاحي لصالح بعض الدول ومنها «تزانيا» والتي بلغ سعر الأضحية فيها 10، دك نظراً للخطية كامل العدد المحدد من الأضاحي .

وقد باشرت الجمعية بإرسال الدفعات الأولى من أضاحي العبد للدول التي شملها المشروع هذا العام وخصوصا الدول والإماكن

«موديز»: التصنيف

باته مرتفع جداً موضحة أن الاقتصاد الكويتي يتميز بتركزه الكبير في القطاع النفطي وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الراسمالي «الماتر» .

وأضافت أن تقييمها للغة الاقتصادية لدولة الكويت عند درجة مرتفعة جداً مبني أيضاً على ثروة الدولة بما في ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لافتة إلى أن القطاع النفطي يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي وما نسبته 94 في المئة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في عام 2013 .

ورات أن استغلال الاحتياطيات النفطية الكبيرة ساعد في بناء الثروة إلا أنه ساهم في زيادة مخاطر التقلبات مشيرة إلى أن الكويت تعد تاسع أكبر منتج للنفط والغاز على مستوى العالم حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية من النفط والغاز نحو 3.1 مليون برميل يومياً .

وذكرت «موديز» أنه تماشياً مع إغصاء آخرين في منطقة الاضرار المسيرة للنفط «أوبك» فقد زادت الكويت إنتاجها من النفط لتعويض نقص إمدادات النفط الليبية منذ عام 2011 وانخفض إنتاج النفط بنحو 1.3 في المئة عام 2013 مقارنة بعام 2012 .

وبيّنت أنه على الرغم من أن إنتاج النفط والغاز بدأ منذ عام 1940 إلا أن احتياطيات النفط والغاز في الكويت لا تزال وفيرة وقررت الوكالة حسب معدل الإنتاج الحالي أن تستمر تلك الاحتياطيات لنحو 89 عاماً .

وتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المتوسط بنحو 3 في المئة عامي 2014 و 2015 بعد تراجعها بنحو 0.8 في المئة عام 2013 واستكون أن حجم إنتاج النفط في القطاع غير النفطية على أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي نمواً بنحو 4.5 في المئة مدفوعاً بتسارع الإنفاق على البنية التحتية وتحسين تنفيذ الميزانية العامة للدولة . بحلول عام 2020 ومواصلة تطوير أنشطة التكرير في وقت تجتهد فيه البلاد لوكالة النفط المحلي على مادة الغاز ونتيجة لذلك تعتبر الكويت مستوردا صائباً للنفط .

ولاحظت «موديز» في تقريرها أن القضايا الهيكلية تعوق تطوير القطاع الخاص وتلقي بقلتها على أفاق النمو في الأجل المتوسط للكويت خصوصاً أن التوظيف في القطاع يتكون أساساً من العمالة الأجنبية بينما يعمل نحو 80 في المئة من القوى العاملة الوطنية في القطاع العام .

ورات أن نظام التعليم في الكويت لا يوفر المهارات التي تحتاجها شركات القطاع الخاص في وقت تنمم البلاد بتركيبة ديمغرافية تتركز في فئة الشباب حيث أن ما نسبته حوالي 60 في المئة منهم تحت 24 عاماً ما يحقق تحديات مستقبلية من حيث الانضمام للقوى العاملة .

ولفتت إلى افتقار بيئة الأعمال في الكويت إلى التنافسية ما يعكس في محدودية نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مبيئة أن الكويت ورغم احتلالها مراتز مرتفعة نسبياً في تقرير التنافسية العالمي لعام 2013/2015 وموصولها على المرتبة 40 عالمياً من أصل 144 دولة إلا أنها احتلت مراكز متأخرة في مؤشر سهولة أنشطة الأعمال في تقرير 2012/2013 الصادر عن البنك الدولي .

أما عن القوة المؤسسية فقد أعترها «موديز» في تقريرها بأنها معتدلة ومبشرة إلى أن مؤشرات الحوكمة مماثلة بالعموم للدول المرتبة لها في وقت تنفرد الكويت بين دول مجلس التعاون بوجود دستور ونظام برلماني فيها .

وذكرت أن معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة تدعم مصداقية السياسات حيث أنه منذ شهر مايو 2007 حتى الآن أعادت دولة الكويت ربط الدينار بسلة موزونة من العملات مع إعطاء وزن كبير لسعر صرف الدولار الأمريكي .

وقالت إن ترتيبات السياسة النقدية في البلاد فريدة من نوعها بين دول مجلس التعاون وساعدت الكويت في تحمل ضغوط تضخمية معتدلة في أوقات ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ متوسط معدلات التضخم نحو 4 في المئة خلال السنوات 2009 - 2013 ، وكانت تقيات معدلات التضخم على مدى السنوات العشر الماضية مقاربة لمعدلاتها المسجلة في الدول المماثلة لها في التصنيف متوقعة انخفاض متوسط معدلات التضخم إلى نحو 3.3 في المئة السنوات 2013 - 2015 .

وبيّنت وكالة «موديز» أن لدى الكويت سجل خدمة دين قوي في وقت يعكس ضعف الشفافية المؤسسية في النطاق المحدود للبيانات الاقتصادية الرسمية خصوصاً أن الكويت تتجنب المعيار العام لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي .

وأشارت إلى أن دولة الكويت أظهرت استعداداً قوياً لاسناد ديونها منذ استقلالها عام 1961 واستمرت في خدمة الدين بالعملات الأجنبية خلال الغزو العراقي عام 1990 وأصقه القوة المالية للكويت للكويت بالرغم من أنها وبنشركها في سعر التصنيف كل من متساوية و هو نتج كونج والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كما تتميز المالية العامة للحكومة بولائض مالية مرتفعة جداً ومستويات منخفضة جداً من الدين .

ورات أن السيساسية المالية للكويت «محافظ» ولم تحقق الموازنة العامة عجزاً مالياً منذ عام 1995 وذلك رغم تقلبات أسعار النفط حيث سجلت الموازنة العامة بالمتوسط فائضاً مالياً بنحو 29.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي .

وذكرت «موديز» أن إجمالي الإيرادات الحكومية في الكويت متقلبة وذلك لارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة للدولة حيث تشكل الإيرادات النفطية نحو 70 إلى 80 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة في أي تكون معظم الإيرادات غير النفطية من دخل الاستثمارات التي تحقنها الهيئة العامة للاستثمار .

وأشارت إلى موافقة مجلس الأمة على الموازنة العامة للسنة المالية 2015/14 في يوليو الماضي حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام نحو 23.2 مليار دينار مبيئة أن الموازنة تعتمد في تقديراتها للإيرادات العامة «والبالغة 20.1 مليار دينار على سعر متوسط للنفط يبلغ 75 دولار للبرميل على افتراض إنتاج النفط عند مستوى 2.7 مليون برميل يومياً لتحقق بذلك الموازنة العامة عجزاً بنحو 3.1 مليار دينار أو حوالي 5.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي .

ورات على المدى المتوسط أن الفوائض المالية نتجة نحو الانخفاض التدريجي مع استمرار الحكومة في زيادة الإنفاق العام وانخفاض أسعار

النفط متوقعة أن يبلغ سعر برميل النفط التعادلي اللازم لموازنة الموازنة العامة «شامل الدخل من الاستثمار» نحو 52 دولاراً للبرميل العام الحالي وهو أقل بكثير من معظم دول مجلس التعاون .

وذكرت أن الدين الحكومي في الكويت منخفض جداً والاصول التي تمتلكها البلاد قوية حيث انخفض الدين المباشر الإجمالي للحكومة في السنوات الأخيرة من نحو 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2009/08 إلى نحو 6.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2013/12 ونصف تلك الديون يتحملها بنادوت الدين المحلي قصيرة الأجل الصادرة لامتنصاص السيولة لدى البنوك المحلية .

أما عن العامل الرابع والمتعلق في الحساسية لمخاطر الأحداث فإلاقت «موديز» بأن التوترات الإقليمية تشكل احتمالية منخفضة إلا أن مخاطرها كبيرة على الكويت وأهم مصادرهما تصاعد التوتر بين مجلس الأمن وإيران والصراعات في سوريا والعراق .

وأشارت إلى أن المخاطر الاقتصادية والمالية الرئيسية التي تواجه المالية العامة للكويت تتعلق بالتقلبات في أسعار النفط العالمية مبيئة أن المالية العامة محمية جيداً من التقلبات في أسعار النفط والغاز نظراً للمسار التصاعدي لحجم صادرات الغاز وانخفاض سعر برميل النفط التعادلي اللازم لموازنة الموازنة العامة إضافة إلى الأصول الكبيرة والسائلة التي تحتفظ بها الهيئة العامة للاستثمار .

وعن القطاع المصرفي الكويتي قالت «موديز» إن التوقعات حول النظام المصرفي مستقرة كونه مدعوماً بمعدلات الرسطة المرتفعة والسيولة الوفيرة متوقعة نمو التسهيلات الائتمانية بنحو 10 في المئة خلال العام الحالي مدعوماً بتسارع النمو في القطاعات غير النفطية .

استغرقت مجموعة من العوامل التي تشجع الاستثمار الخاص والعطب الائتماني لشركات وتشتل ارتفاع الإنفاق العام وصعود القانون الجديد لتشجيع الاستثمار المباشر إضافة إلى الاطار القانن للمشاركة بين القطاعين العام والخاص وأخيراً استمرار ارتفاع الأجور والمرتبات في القطاع العام وإن كانت وتيرة ذلك النمو تميل لانتعادل .

ورجحت «موديز» أن تشهد الفروض غير المنخفضة مزيداً من الانخفاض من نحو 3.6 في المئة من إجمالي الفروض في النظام المصرفي في ديسمبر 2013 لنصل إلى نحو 3 في المئة خلال 12-18 شهراً القادمة لتعكبر بذلك من مستوياتها المسجلة قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية .

وذكرت أن أحد العوامل التي تدفع نسبة الفروض غير المنخفضة إلى الانخفاض يتحمل بزيادة مخصصات خسائر الفروض إضافة إلى عمليات شطب الديون في وقت تحفظت البنوك الكويتية بمعدلات قوية لكافية رأس المال وباحتياطيات سيولة مريحة وقاعدة ودائع مستقرة .

وقالت الوكالة إن فوائض الحساب الجاري ووضع الأصول الخارجية القوي لدى الكويت يقلل مخاطر التعرض الخارجي إلى مستويات متدنية جداً إذ تظهر البيانات أن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت بلغ نحو 51 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 وهذه النسبة تستبعد محاصيل التي تدبرها الهيئة العامة للاستثمار .

وقدرت «موديز» حجم الأصول التي تدبرها الهيئة العامة للاستثمار بحوالي 400 مليار دولار في نهاية السنة المالية 12/2013 منسيرة إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت يتجاوز قريبتها الإقليمية والمماثلة لها في التصنيف .

الكويتيون في تركيا

الاتصالات من المواطنين الكويتين في تركيا على رقم الطوارئ في السفارة بأتقنة 05331648479، أو رقم الفضلية الكويتية في مدينة استنبول 05306902097.

يذكر بأن بعض المدن التركية شهدت أعمال عنف خلال مظاهرات تنظيمات أحزاب تركية داعمة لقوات مسلحة تركية بمدينة في العرب السورية «كويتي» ضد تقدم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وأسفرت تلك الأعمال عن مقتل عشرة أشخاص وإصابة 36 آخرين بينهم خمسة ضباط شرطة أتراك وإتلاف ممتلكات عامة وخاصة.

عباس: إسرائيل

الدخول إلى المسجد.

قال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أمس إن إسرائيل تسعى لتحويل الصراع السياسي إلى ديني من خلال ممارساتها بحق المسجد الأقصى.

وأضاف عباس في كلمة القاها تعجبيا على اقتحام شرطة إسرائيل ياحات المسجد الأقصى «نحن نعرف وكذلك العالم خطورة استعمال الدين في الصراعات السياسية وتحويلها إلى صراع ديني لذلك لابد أن نرى جميعاً ما يحدث بنا وما يحصل من حولنا وعلى إسرائيل أن تنتبه لهذا وإن تلمه أن مثل هذه الخطوات مخلوقة بالمخاطر عليها وعلى غيرها». وأكد أن إسرائيل تدرب تليب اس راقع وهو التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى يدعى أن لها فيه نصيباً «وهي حجج وأهنية وكاذبة وتحريف للتاريخ المعروف لدى الجميع».

وأضاف «هذه الأيام تحاول الحكومة الإسرائيلية أن تفتح أبواباً خاصة للمتطرفين والمستوطنين لتسهيل دخولهم إلى المسجد الأقصى والعين فيه لذلك نقول أن هذا الأمر لا يمكن السكوت عليه». وأشار إلى ممارسات إسرائيل في الحرم الإبراهيمي ومنع الصلاة فيه بشكل يومي قائلاً «كانها تريد أن تلغي الوجود الإسلامي لهذا الحرم». هذه التصرفات لن تقلل إطلاقاً والدليل أن أبناء شعبنا يقاومونها في القدس والتحليل ومعهم كل الحق» كما لفت إلى أن هناك اتصالات مع الأردن والمغرب لاتخاذ الإجراءات العربية والإسلامية الضرورية تجاه ذلك قائلاً «سنذهب إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن لنعرض هذه الإجراءات».

وكانت جماعات يهودية طالبت بتأمين عمليات الاقتحام للمسجد الأقصى خلال ما سميها بعيد «العرش» الذي يبدأ أمس ويستمر حتى 16 الجاري فيما طالب ما يسمى بإتحاد «منظمات الهيكل» بمنع المسلمين من دخول المسجد الأقصى خلال الأعياد اليهودية.

ومن جانبها حذرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث الإسلامي في بيان من مخطط احتلال إسرائيلي لفتح باب القنطين وهو أحد أبواب المسجد الأقصى أمام اقتحامات اليهود إضافة إلى باب المغاربة المخصص لاقحامات اليهود لباحات الأقصى.

وقالت المؤسسة أن الاحتلال وضع نصب عينه منذ زمن استهداف باب

الدول الإسلامية الفقيرة أصبحوا ينتفرون مثل هذا المشروع الذي يوفر لهم إغاثة غذائية هم بامس الحاجة لها ، ويكفي أن نذكر أن المسلمين في بعض المناطق وبعض مخيمات اللاجئين قد لا يذوقون اللحم إلا من العبد إلى العبد .

والجمعية على الرغم من دعوتها لضرورة المساهمة في هذا المشروع ، إلا أن هناك أمر شرعي يجب أن لا تغفل عنه ، وهو ضرورة أن يذبح المسلم أضحية واحدة على الأقل داخل الكويت إقامة لهذه الشعيرة الإسلامية المهمة ، وحفاظاً عليها . أما الفائض فالحاجة الملحة لإخواننا المسلمين تجعل من الأفضل المبادرة بإرسالها لهم خارج الكويت .

أكد رئيس اللجنة العليا للمؤتمر الوطني لتمكين القضاة أمين سر مجلس الأمة النائب معقوب الصانع ضرورة دعم القضاة الوطنية ووضع قواعد عامة ومجردة لتولي الاكفا من الشباب الكويتي للمناصب القيادية دون نسيان الدور الحكومي في تطوير قدراتهم.

وقال الصانع في تصريح صحفي أن المؤتمر الوطني لتمكين القضاة والذي سيعقد خلال 14 و15 أكتوبر الجاري يرعاية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح تحت شعار «الأكفا أولى» يامل أن يخرج بتوصيات لصياغة أولية لتشريعات من شأنها تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في تولي المناصب القيادية في جهات



يوسف السيد

ومؤسسات الدولة. وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

وذكر الصانع أن الدولة مسئولة اليوم أن تمكن القضاة الوطنية في المراكز القيادية والهرم الإداري للأجهزة التقنيية وفق آلية ونظم واضحة، وأن تعتمد معايير تقييم الأداء الوظيفي بشفافية

الصانع : علينا وضع قواعد مجردة لتولي الاكفا من الشباب الكويتي للمناصب القيادية

معبداً عن الانتماءات السياسية أو القبلية أو المذهبية. وشدد الصانع على أهمية التركيز على القطاع الخاص الذي يعيش الموظف الكويتي فيه حالة عدم استقرار بسبب لجوء بعض الشركات إلى تسريحهم أو إقالتهم، ما أدى اليوم غير قادر على استيعابهم، ولأن يتمكن من توفير فرص العمل لهم خلال الفترة المقبلة. وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء على ظاهرة التوظيف الوهمي لزيادة نسبة العمالة لديها، والتي تهدف من وراءها إلى عدم رغبتها في انخراط الوطن في بعض الوظائف لديها.

وطلب الصانع الحكومة بتذليل العقبات أمام الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص من عدم إكمال دورها في القضاء